الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC

تعزيز فعالية المجتمعات وتأثيرها:

تجارب أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعزيز مشاركة المجتمعات في البيانات الرسمية

لماذا تتسم مشاركة المجتمع في البيانات الرسمية بالأهمية؟

إنّ المشاركة عامل أساسي لإعمال حقوق الإنسان، لا سيما الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها. ويُقصد بها قدرة الأفراد على التأثير بطريقة "نشطة وحرة وهادفة" في عمليات اتخاذ القرار التي تؤثر في حياتهم.

يقع على الدول واجب قانوني بضمان مشاركة المجتمعات في عمليات اتخاذ القرار. وهذا الأمر يعني أن أصحاب الحقوق يلمون إلمامًا مباشرًا بمسألة التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بناءً على تجاربهم الحية، وهي معلومات حيوية تستدعي اخذها بعين الاعتبار في عمليات اتخاذ القرار. مع ذلك، لا تعكس البيانات الرسمية التي تجمعها الدول والسلطات العامة عادةً احتياجات المجتمعات ومنظوراتها بدقة. فينتج عن ذلك فجوة بين احتياجات المجتمعات وما تتيحه السياسات العامة والقرارات السياسية لهذه المجتمعات. في هذا السياق، من المهم التفكير بملكية البيانات والبيانات المرتكزة على المجتمعات. يوضّح هذا الموجز الاستراتيجيات التي وضعها أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لردم هذه الفجوة عن طريق تعزيز مشاركة المجتمعات في جمع البيانات الرسمية.

تتعلق البيانات بالهوية ووضوح الرؤية: فما لا يُحصى لا يُحتسب. ولربما تكون المشاركة في جمع البيانات الرسمية اختراقًا تُحدثه المجتمعات المهمّشة تاريخيًا بسبب الاستعمار والظلم الأبوي والعنصرية ليعتد برأيها في صناعة السياسات واتخاذ القرار، بما في ذلك التخطيط وتخصيص الموارد.

"يجب أن تكون المشاركة هادفة. وينبغي أن يُفهم الحق في المشاركة بأوسع معانيه الممكنة بحيث لا يقتصر على المشاركة في العمليات الديمقراطية مثل الانتخابات والاستفتاءات، بل يجب أن يشمل أيضًا جميع العمليات السياسية التي تمس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية."

موقف جماعي للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن البيانات الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية

ما هي التحديات والعوائق التي تحول دون مشاركة المجتمعات في المشاركة في جمع البيانات الرسمية؟

إنّ البيانات الرسمية التي تجمعها الدول والسلطات عامة لا تمثل عادةً احتياجات المجتمعات تمثيلًا كاملًا. وقد سلط الأعضاء الضوء على العديد من الفجوات التي تؤدي إلى استبعاد المجتمعات من عمليات جمع البيانات واتخاذ القرار:

- جرت العادة أن لا يُنظر إلى الأشخاص والمجتمعات الذين يملكون معرفة مباشرة بصفتهم "خبراء" في القضايا التي يواجهونها أو في المكان الذي فيه يعيشون. ونتيجة لذلك لا يشاركون في القرارات المتعلقة بالبيانات التي ينبغي جمعها والطريقة المتبعة في ذلك.
- تميل البيانات الرسمية إلى مجانسة السكان في فئات واسعة لا تُحدد بالضرورة هويات المجتمعات. وفي هذا الأمر إغفال لبعض المجموعات وخصائصها وجعلها غير مرئية. لا تجد الشعوب الأصلية، على سبيل المثال، نفسها في أحيانٍ كثيرة ممثلةً في البيانات الرسمية التي تشير بدقة إلى هوياتها.
- تفضل الدول مع صانعي القرارات عمومًا البيانات الكمية (الأرقام والإحصاءات) على الأنواع النوعية (القصص، والشهادات وما إلى ذلك). مع ذلك، تُعد البيانات النوعية ضرورية لتسجيل العناصر الأساسية لالتزامات حقوق الإنسان وتجارب الأفراد مع إعمال حقوقهم.
- لا يُنظر إلى البيانات التي تجمعها المجتمعات بأنها شرعية وموثوقة، ومن ثمّ لا تؤخذ بعين الاعتبار في عمليات صناعة السياسات واتخاذ القرار.
- إنّ توفر البيانات لا يعني بالضرورة توفرها في شكل يسهل الوصول إليه. إذ ليس من السهل دائمًا فهم المعلومات والبيانات ذات الأهمية العامة وتفسيرها.
- يُعد الإلمام بالبيانات المقصود به قدرة الناس على فهمها واستخدامها عنصرًا أساسيًا لضمان قدرة الأشخاص على قراءة البيانات وفهمها والمشاركة من منظور مستنير.
- قد تلحق بعض أنواع البيانات التي تجمعها الحكومات أو أطراف ثالثة الضرر بالمجتمعات، وتكرر الممارسات التمييزية. على سبيل المثال، يُستبعد الأشخاص الذين يشكلون جزءا من الاقتصاد غير النظامي أو الذين يعيشون في المستوطنات العشوائية من عمليات السياسة العامة وتخصيص الموارد، لكن يجري إحصاؤهم لأغراض تتعلق بتحصيل الضرائب.

كيف يتصدى المجتمع المدني ودعاة حقوق الإنسان لهذه التحديات؟

قد يتسنى للمجتمعات الإمساك بزمام المبادرة في ما يتعلق بالبيانات والمعلومات، وأن يكون لها تأثير حقيقي على هياكل السلطة واتخاذ القرار. تنقسم جهود أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتعزيز مشاركة

المجتمعات في جمع البيانات واتخاذ القرار إلى شقين: أ) الدعوة لدى الدول والسلطات العامة، ب) والعمل مع المجتمعات لإنتاج البيانات التي تعكس قضاياها واحتياجاتها. على سبيل المثال:

- في الأرجنتين، **واصلت الجمعية الأهلية للمساواة والعدالة** سعيها لضمان تمكين سكان المستوطنات العشوائية من إبداء رأيهم في مشروعات البنى التحتية التي تُنفذ في مجتمعاتهم. قررت حكومة بوينس آيرس، بعد سنوات من الدعوة، استثمار تمويل كبير لتحسين البنية التحتية العامة في المستوطنات العشوائية، غير أن السكان كانوا يفتقرون إلى معلومات عن المشروعات وآليات مراقبة حالة الأشغال العامة و المشاركة في اتخاذ القرار. لذلك عملت الجمعية الأهلية للمساواة والعدالة مع المجتمعات لتوثيق الفجوات في المعلومات والعوائق التي تمنع المشاركة. بموازاة ذلك، أنشأت المنظمة بوابة إلكترونية لتنظيم المعلومات بشأن الأشغال العامة الجارية وجعلها في متناول السكان. يُمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن المشروع هنا.
- في إيرلندا، يضطلع **مركز بافي بوينت للرحّل والروما** منذ عام 1993 بمهام الدعوة من أجل جمع بيانات مصنّفة على أساس العرق يُدرج فيها الرحل والروما، وذلك وفقًا لقانون حماية البيانات الأوروبي وفي إطار حقوق الإنسان. يدفع مركز بافي بوينت بحجة أن رصد المساواة العرقية الذي يشمل البيانات العرقية المصنّفة ضروي لحماية الحقوق الإنسانية للأقليات، وتعزيز المساواة ومكافحة التمييز. إذ يستحيل في غياب البيانات المصنّفة على أساس العرق تسليط الضوء على وقوع تمييز نظامي أو غير مباشر ، وتوجيه السياسات والممارسات الجيدة. في هذا الصدد، يُطبق مركز بافي بوينت مقاربة مزدوجة في عمله مع الرحّل والروما والجهات الفاعلة الحكومية على مراقبة المساواة العرقية: 1) لتعزيز المعرفة والقدرة والمهارات والثقة في أوساط الجهات الفاعلة الحكومية المعنية لتمكينها من تنفيذ البيانات العرقية ورصدها وتقييمها وفقًا لمعايير حقوق الإنسان؛ 2) ونشر الوعي بين صفوف زعماء الرحّل والروما بأهمية رصد المساواة العرقية وضرورة تشجيع المجتمعات على التحديد الذاتي الطوعي لهوياتها بغية توجيه السياسة العامة، ومنع التمييز وتعزيز المساواة في الوصول والمشاركة والنتائج. تجدر الإشارة إلى أن مركز بافي بوينت تعاون مع العديد من الهيئات العامة المختلفة لضمان الالتزام بمعايير المساواة وحقوق الإنسان في جمع البيانات، ومنح جامعي البيانات المهارات اللازمة والثقة المطلوبة لرصد البيانات العرقية وتقييمها في إطار حقوق الإنسان. وقد أدى هذا العمل مباشرةً إلى دمج صريح لإثنية الرحّل والروما في التعداد السكاني الوطني. يعمل مركز بافي بوينت أيضًا على ضمان استخدام قاعدة الإثبات لإرشاد وضع السياسة العامة وتطوير الخدمات في معالجة التفاوتات الصحية باستخدام مقاربة يتصدرها الأقران، بما في ذلك الإشراف على البحث الوطني الرائد، *شعوبنا: دراسة صحية تشمل جميع الرحالة في إيرلندا* (2010)، ودعم تنفيذ التقييم الوطني الأول لاحتياجات الروما في إيرلندا.
- يؤمن **ميثاق الشعوب الأصلية في آسيا** أن البيانات أداة أساسية لدعم الشعوب الأصلية في تقرير مصيرها. فقد أنشأ ميثاق الشعوب الأصلية إطارًا لسيادة بيانات الشعوب الأصلية لتجديد المطالبة بحق الشعوب الأصلية في تطوير البيانات التي تعكس هويات مجتمعاتها وأولوياتها وامتلاكها والتحكم بها. لا تحظى الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في آسيا، مثل الحق في تقرير المصير وسبل العيش والأراضي والموارد الطبيعية، باعتراف كافٍ. وتعد الأرض مسألة شديدة الأهمية على نحو خاص. تتجاهل البيانات الرسمية الخاصة بالأرض في العديد من البلدان الآسيوية مجتمعات الشعوب الأصلية وتجعلها غير مرئية، مما يؤدي إلى التهجير القسري وانتهاك الحق في سبل العيش والهوية الثقافية وجملة حقوق أخرى. وقد عمد ميثاق الشعوب الأصلية في آسيا، لمواجهة هذه التحديات، إلى توثيق معارف الشعوب الأصلية وممارساتها وثقافاتها، فضلًا عن استخدام الأراضي المملوكة حسب الأعراف مستعينًا بالخرائط المجتمعية التي تمثل بدائل للخرائط الحكومية الرسمية. كما شجع أيضًا على تطوير بروتوكولات البيانات لتنظيم الملكية ومشاركة بيانات المجتمع مع أصحاب المصلحة الخارجيين. علاوة على ذلك، أطلق الميثاق مبادرة باسم "Indigenous Navigator" لرصد تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في العديد من البلدان الآسيوية.
- في كينيا، تعمل **منظمة باموجا** ترست مع المجتمعات في المستوطنات العشوائية الحضرية لدعمها في صياغة الخطط الإنمائية لأحيائها. وتحقيقًا لهذه الغاية، تروّج باموجا لمقاربة التخطيط التكيّفي للمستوطنات التي تُعد

طريقة نظامية لإجراء التخطيط الاستراتيجي على المستوى المجتمعي، حيث يتسم جمع البيانات وتحليلها بأهمية بالغة لوضع أجندة المجتمعات. تنفذ المجتمعات عملية التعداد الخاصة بها وتسجل المعلومات الاجتماعية والمكانية عن طريق الاستبيانات الاستقصائية، إلى جانب ذلك، مناقشات مراعية للنوع الاجتماعي تجريها مجموعات التركيز للتثبت من صحة المعلومات التي جُمعت. دعمت باموجا ترست استخدام أدوات من قبيل نموذج مجال الحيازة المجتمعية الذي طوّرته الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي لجمع المعلومات الاجتماعية والمكانية وحزمها. إنّ المعلومات التي تُجمع بواسطة هذه الأداة موجودة في المجتمع وتتحكم قيادة المجتمع في عمليات الإضافة والتحرير وأي عمليات أخرى للتلاعب بالبيانات. تُحدد هذه المعلومات محتويات الخطط الموضوعة وتطلع عليها السلطات الحكومية المعنية. أدركت المنظمة بمرور الوقت أن الحكومة وسائر أصحاب المصلحة يعترفون بشرعية هذه الأنواع من البيانات ويستخدمونها لأغراض مختلفة مرتبطة بالمجتمع المعني. وقد حددت النواتج التي تم التوصل إليها باستخدام هذه البيانات معالم المشاركة المجتمعية في العمليات الرئيسة في المقاطعات، بما في ذلك العمل على خطط التنمية (مثل خطط التنمية الشاملة للمقاطعات)، الأمر الذي يؤثر في تخصيص الموارد العامة في المنطقة المجاورة لها.

- في إيرلندا الشمالية، تنتظم **شبكة "المشاركة وممارسة الحقوق"** إلى جانب المجتمعات المهمّشة لدعم الأشخاص في جمع بيانات عن تجاربهم في السكن والصحة العقلية واللجوء والاقتصاد. تُقارن هذه البيانات بالنقاط المرجعية والمعايير الواردة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويضع المجتمع مؤشرات تغيير تقوم على حقوق الإنسان بعد ذلك ترصد المجتمعات استجابة السلطات الحكومية لمطالبها وتضع البيانات في صميم استراتيجية الحملة التشاركية. انخرطت الشبكة مؤخرًا في عملية استكشاف دور التكنولوجيا في جمع البيانات وعرضها، وأنشأت آلية للمساءلة يسهل الوصول إليها في قضايا مثل احتياجات الإسكان، وتقديم الاستشارات في مجال الصحة العقلية، والاستثمار العام في الخدمات.
- فى مصر، استفادت مجموعات المجتمع المدني من الأحكام القانونية المتعلقة بالمشاركة لتعزيز المساءلة في اتخاذ القرارات بشأن مشروعات البنى التحتية. إذ يلزم قانون البيئة المصري أصحاب المشروعات (قطاع عام أو خاص) بجعل تقييمات الأثر البيئي في متناول المجتمعات والحصول على موافقتها خلال جلستي استماع علنيتين. مع ذلك، لا تتوفر تقييمات الأثر البيئي في كثير من الأحيان، وتعقد جلسات الاستماع العلنية بلا مشاركة هادفة لتتحول إلى ممارسة شكلية جوفاء تقيّدا بالمقتضيات الإجرائية. في عام 2019، أعلنت الحكومة المصرية عن خطة لإنشاء محطة لإنتاج الطاقة الكهربائية بالفحم فى منطقة الحمراوين (المطلة على البحر الاحمر). طالبت المنظمات المحلية جهاز شؤون البيئة بالاطلاع على دراسة تقييم الأثر البيئي والمشاركة في جلسات الاستماع العام وتمت الموافقة على الطلب. وعلى الرغم من تعليق المشروع في وقت لاحق، يمثل الرد الرسمي من الجهاز أساسًا للدعوة من أجل وصول المجتمعات إلى المعلومات والمشاركة في سياق مشروعات البنى التحتية الأخرى.

<u>الأعضاء يستندون إلى الحجج التالية في الدعوة لدى السلطات العامة:</u>

- الحجة المفيدة: تعزز مشاركة المجتمع دقة البيانات: إن لم تكن أجزاء من السكان ممثلة في البيانات، فلن تكون القرارات المتخذة على هذا الأساس فعّالة. فقد أحرزت جهود الدعوة نجاحًا أكبر عند العمل بالشراكة مع الحركات والمنظمات الأخرى، مع الإشارة إلى الفوائد المتأتية عن إشراك المجتمعات في رصد أثر الموارد المستثمرة لضمان الكفاءة في إنفاق التمويل العام.
- تنفيذ التشريعات الصادرة بشأن المساواة: في إيرلندا، على سبيل المثال، كما هو الحال في العديد من البلدان، يتعين على الهيئات الممولة من القطاع العام، استنادًا إلى قانون لجنة الإنسان والمساواة الإيرلندي لعام 2014، إثبات امتثالها للتشريعات الخاصة بالمساواة وواجب حقوق الإنسان في القطاع العام؛ والقضاء على التمييز؛ وتعزيز تكافؤ الفرص والمساواة في معاملة الموظفين والمستفيدين من الخدمات؛ وحماية الحقوق الإنسانية للموظفين والمستفيدين من الخدمات.

- الحق في المشاركة: استخدم الأعضاء أيضًا الحجج القائمة على الحق في المشاركة في الشؤون العامة، التي تتمتع بدرجات مختلفة من الحماية نصت عليها التشريعات.

في ما يلي قائمة بالمطالب التي يُمكن لمنظمات المجتمع المدني والحركات أن تدعو إليها:

- ينبغي أن تشارك المجتمعات في القرارات المتعلقة بنطاق جمع البيانات ومنهجياته، بما في ذلك تحديد المؤشرات والمعايير.
- ينبغي جمع البيانات وتصنيفها حسب فئات المساواة ذات الصلة بالسياق المحلي (من قبيل العرق ونوع الجنس والعمر والإعاقة وغير ذلك).
- لا بدّ من استخدام البيانات ذات الصلة. إن البيانات الكمية ليست كافية وحدها لأن المعلومات النوعية التي تعكس تجارب الأفراد عنصر أساسي لإرشاد السياسات العامة والقرارات.
- يجب النظر إلى البيانات التي ينتجها المجتمع بأنها شرعية وموثوقة، وينبغي إعطاؤها الثقل المناسب في عمليات اتخاذ القرار.
- ينبغي تعزيز مستوى الوعي لدى الموظفين العموميين بشأن الفوائد طويلة الأمد للمشاركة وبيانات المجتمع.
- ينبغي أن تتمتع المجتمعات بإمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات المتعلقة بالقرارات والعمليات التي تمسها، وينبغي أن تتوفر هذه البيانات بأشكال قابلة للاستخدام ويسهل الوصول إليها.

ما الذي يعنيه هذا للدول؟ ما هي المعايير التي يتعين عليها الامتثال لها؟

يجب أن تخضع عمليات تجهيز البيانات والرصد **للمساءلة أمام المجتمعات.** يتعين على الدول والحكومات كفالة الحق في المشاركة في جمع البيانات وعمليات اتخاذ القرار وإعماله عن طريق السماح للمجتمعات بما يلي:

- وضع جدول الأعمال وامتلاك زمام المبادرة في عمليات الرصد وتجهيز البيانات؛
- والتمتع بتأثير حقيقي وسلطة فعلية على عمليات الرصد واتخاذ القرار الرسمية؛
- والقيام بمبادرات الرصد وجمع البيانات الخاصة بها؛
- والتمتع بإمكانية الوصول إلى المعلومات التي تحتاجها للمشاركة الهادفة في اتخاذ القرار.

ينبغي للدول دعم المجتمعات في تصميم مشروعات الرصد وتنفيذها و**إنتاج البيانات المجتمعية**. تحقيقًا لهذه الغاية، ينبغي للدول:

- الحرص على امتلاك المجتمعات الموارد اللازمة لإنتاج المزيد من البيانات حسنة الجودة، وتحليلها، واستخدامها وحفظها؛
- وتعزيز قدرات المجتمعات ومواردها لجمع بياناتها الخاصة واستخدامها؛
- والحرص على تمكين جامعي البيانات على مستوى المجتمع، مثل المدافعين عن حقوق الإنسان والبيئة، من القيام بذلك بأمان من غير التعرّض للتهديدات أو المضايقات أو الأعمال الانتقامية.

على سبيل المثال، طوّر المكتب الوطني للإحصاء في كينيا مبادئ توجيهية لاستخدام البيانات التي ينتجها المجتمع عند وضع السياسات العامة. تُدخل هذه المبادئ مفهوم المصادر البديلة للبيانات إلى مكاتب الإحصاء الوطنية وفرق الإحصاء الرسمية، وتتيح الفرصة لتطبيق البيانات التي ينتجها المجتمع لأغراض رسمية أو في الإحصاءات الحكومية، كما تخلق فرصًا للشراكة بين الحكومة والجهات الفاعلة غير الحكومية عن طريق قيام الحكومة بتخصيص التمويل

للمبادرات القائمة على البيانات وجملة أمور أخرى. وتؤكد المبادئ التوجيهية أنه لا يفترض أن تطبق جميع البيانات التي ينتجها المجتمع للأغراض الرسمية أو في الإحصاءات الحكومية، وذلك للحد من القيود التي قد ترافق استخدام هذه البيانات. مع ذلك، تستطيع المجتمعات والجهات الفاعلة غير الحكومية إدارة مبادرات مستقلة قائمة على البيانات التي ينتجها المجتمع، وتحسين جودة بياناتها لزيادة استخدامها من قبل مختلف أصحاب المصلحة المعنيين.

يُمكن الرجوع إلى الصكوك الدولية التالية عند القيام بأنشطة الدعوة المتعلقة بالمشاركة والبيانات المرتكزة إلى المجتمعات:

- *العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية*
- *إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية*
- *اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169*
- *اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة*
- *اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة*
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

اقرأ المزيد عن الحماية القانونية للحق في المشاركة في الصفحات 49-52 في الموقف الجماعي.

يستند هذا الموجز إلى فعالية عامة عُقدت في حزيران/يونيو 2022 بعنوان تعزيز فعالية المجتمعات وتأثيرها، فضلًا عن موقف جماعي بشأن البيانات الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. قدّم أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مدخلات وإرشادات مهمة في هذا الموجز، وهم: الجمعية الأهلية للمساواة والعدالة، ميثاق الشعوب الأصلية في آسيا، مركز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، باموجا ترست، المشاركة وممارسة الحقوق، ومركز بافي بوينت. توّد الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الإعراب عن شكرها لباولا هيرنانديز كيخانو لما قدّمته من دعم لتنظيم الحدث وصياغة هذا الموجز.